



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

ITEM 5 GENERAL DEBATE

2018/09/21

البند-5

مناقشة عامة

السيد الرئيس: في ظل تصاعد وتيرة الانتهاكات لحقوق الانسان في كثير من الدول وعلى رأسها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان، تتعاظم أهمية البحث في زيادة فعالية ودور الهيئات والآليات الحقوقية من أجل تعزيز صدقية مجلس حقوق الانسان وتوفير بيئة حقوقية حاضنة للنشطين والمدافعين عن حقوق الانسان.

في ظل هيمنة الدول على المجال الحقوقي وتضييق الخناق على المنظمات الحقوقية غير الحكومية بل واعتقال القائمين عليها وفي بعض الأحيان، وباللسخرية توجيه اتهام لهم بالتعامل مع منظمات أجنبية مشبوهة، ويقصد بها منظمات حقوقية دولية لها صفة استشارية في مجلس حقوق الانسان مثل هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، كما جاء في لائحة الاتهام الموجهة ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة في السعودية مثل لجين الهذلول وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان وغيرهن ولا تستبعد سيدي الرئيس أن يرد اسم المجلس هذا في أي لائحة اتهام قد تصدر ضد الناشطين الذين شاركوا في فعاليات المجلس في دورات سابقة بتهمة التعامل مع جهات أجنبية.

السيد الرئيس: إننا في المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان وهي منظمة تتخذ من جنيف مقراً لها بعد أن ضاقت عليها بلدان مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء في الجامعة العربية تؤكد على الحاجة الى تطوير الهيئات والآليات الحقوقية للحيلولة دون تمادي الدول المعروفة اليوم بتصدّرها لسجل الانتهاكات لحقوق الانسان على مستوى العالم مثل السعودية والبحرين والامارات، وهي نفس الدول التي تحظى للإسف بحماية ودعم وغطاء من الولايات المتحدة ودول أوروبية وازنة.

السيد الرئيس لم يعد جائزاً أن يتم تكريم الدول المشهورة بسجلها الأسود في مجال حقوق الانسان مثل البحرين فتصبح هي من يقرّر من يدخل الى مجلس حقوق الانسان ومن يخرج منه، وكأن لسان حال الناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان الذي لجأوا الى المجلس للتظلم وبث شكواهم كالمستجير من الرمضاء بالنار.

إننا ندعو زملائنا في المنظمات غير الحكومية الأخرى الى التضامن وتشكيل تحالف دولي للمنظمات غير الحكومية من أجل مساعدة مجلس حقوق الانسان على التحرر من الضغوط التي يخضع تحت تأثيرها من الدول القوية فيه، وأن تساعد على تطبيق مبادئه وبنوده على أكمل وجه، وحتى لا نقع جميعاً تحت رحمة الدول التي باتت معروفة بأنها الفاعلة في المجلس وهي في الوقت نفسه الأكثر انتهاكاً لحقوق الانسان، فنعيد انتاج معادلة الجراد والحكم